

واقع التحول الرقمي الحكومي في الجزائر من خلال مؤشرات جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية
د. أحمد شريف بسام.

واقع التحول الرقمي الحكومي في الجزائر من خلال مؤشرات جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية

The reality of government digital transformation in Algeria through indicators of states' readiness for e-government

د. أحمد شريف بسام

جامعة يحي فارس بالمدينة (الجزائر)، bessam.ahmedcherif@univ-medea.dz

تاريخ القبول: 2022/01/05

تاريخ الاستلام: 2021/02/11

الملخص:

إن التحول الرقمي الحكومي، أصبح أحد متطلبات العصر، وأحد أهم المواضيع المشتركة بين الحكومات والقطاع الخاص في دول العالم، وهذا نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات التي أحدثت تغييرا في العديد من المفاهيم التقليدية، وأدى إلى تغيير الخدمة بشكل جذري سواء للمواطنين أو العملاء، فظهر ما يعرف بالحكومة الإلكترونية، وهي أحد أهم أوجه التحول الرقمي، والذي أصبح محور الأولويات للدول ومؤسسات، نظرا للخدمات الإلكترونية التي توفرها منصات الحكومة الإلكترونية، حيث أضافت مفاهيم جديدة في علم الإدارة العامة، مثل: الشفافية ومشاركة المواطنين في الأداء الحكومي، فتأخر الدول في تطبيق ممارسات التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية والخاصة، يقلل من كفاءات الخدمات المقدمة للجمهور وكسب رضاهم، والبقاء بعيدا عن تحولات هائلة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويهدف هذا البحث إلى إبراز قيمة وأهمية التحول الرقمي الحكومي في الجزائر، واستعراض واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر من خلال مؤشرات الأمم المتحدة حول جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الإلكترونية، التحول الرقمي، المواطن الرقمي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الثورة الصناعية الرابعة.

Abstract:

Government digital transformation has become one of the requirements of the times, and one of the most important common themes between governments and the

private sector in the countries of the world, and this is a result of the information and communication revolution that has brought about a change in many traditional concepts, and led to a radical change of service, whether for citizens or customers, so what is known emerged With e-government, which is one of the most important aspects of digital transformation, which has become the focus of priorities for countries and institutions, due to the electronic services provided by e-government platforms, as they added new concepts in the science of public administration, such as: transparency and citizen participation in government performance, thus states delay in implementing transformation practices Digital in governmental and private institutions, reduces the efficiencies of the services provided to the public and gain their satisfaction, and to stay away from the huge shifts in the field of information and communication technology.

This research aims to highlight the value and importance of digital government transformation in Algeria, and review the reality of e-government in Algeria through the United Nations indicators on the readiness of countries for e-government.

Key words: e-government, digital transformation, digital citizen, information and communication technology, the fourth industrial revolution.

مقدمة:

لم يعد بإمكان الحكومات أن تعمل في نطاق ضيق أو محدود الأفق، بالنظر إلى أنها واقعة حاليا تحت تأثير ما يحدث حولها من تغيرات سواء أرادت ذلك أو لم ترد، وصار لزاما عليها التسلح بمختلف نتائج ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، من أجل الاشتراك في عملية تطوير الأداء والمساهمة في بناء اقتصاد المعرفة القائم على المعلومة وسرعة الحصول عليها، وعلى الرغم من هذا التطور التقني الذي يعيشه العالم اليوم، إلا أن مواكبة هذا التطور ليس بالأمر اليسير على الجهات الحكومية بسبب سرعة تطور التقنية، وخصوصا على المرافق العمومية التي تشهد إقبالا شديدا على خدماتها يوما بعد يوم من جهة، ومعاناتها من قلة الموارد من جهة أخرى، لأن هذه الأسباب لم تعد

واقع التحول الرقمي الحكومي في الجزائر من خلال مؤشرات جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية

د. أحمد شريف بسام.

مبررات كافية لعدم ظهور نظام الحكومة الإلكترونية على مستواها، في وقت صار فيه تقديم الخدمات بالشكل التقليدي في بعض الدول ضرباً من ضروب الماضي وعلامة تدل على التأخر الحضاري، وصار التحول من المرحلة التقليدية إلى المرحلة العمومية الإلكترونية توجهاً لدى كثير من الدول بالرغم من اختلاف مواردها وتفاوتها، نظراً لإدراكها الشديد بمدى أهمية النظام الإلكتروني على مستوى هذه المرافق والفوائد التي يمكن أن تنجم عن تجسيده على الأرض الواقع، والتي تعود بالنفع على أداء مثل هذه الجهات الحكومية.

لذلك كان لزاماً على الجزائر أن تجد منفذاً، وتنطلق في تدابير جديدة لمواصلة طريق الإصلاحات وتكملة المسيرة نحول تحقيق تحول رقمي شامل، حيث أبدت الدولة اهتماماً كبيراً بقطاع الاتصالات، ووضعت إستراتيجية للانتقال نحو الحكومة الإلكترونية من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية، الذي يندرج ضمن تحديد وتنفيذ رؤية مستقبلية ومقاربة عملية لجعل الاقتصاد الرقمي يؤثر على النمو الاقتصادي، ويشكل بديلاً للموارد النفطية، وتهدف هذه الإستراتيجية التي تتضمن خطة عمل متماسكة وقوية، إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني، كما أنها تسعى إلى تحسين قدرات التعليم، والبحث والابتكار وإنشاء كوكبات صناعية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، و يعتبر تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، عاملاً مهماً في رفع المستوى المعرفي لدى الجمهور المنتفع من مزايا هذا التطبيق، وبالتالي رفع ما يسمى بالتخلف الإلكتروني، ويأتي من خلال الاستعمال المتكرر لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وعليه ننطلق من الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو واقع التحول الرقمي في الجزائر من خلال مؤشرات الأمم المتحدة لجاهزية الدول للحكومة الإلكترونية؟

وتحت هذه الإشكالية تندرج مجموعة من التساؤلات وهي كالتالي:

واقع التحول الرقمي الحكومي في الجزائر من خلال مؤشرات جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية
د. أحمد شريف بسلام.

- ما هو مفهوم التحول الرقمي؟

- ما هي أهمية التحول الرقمي؟

- ما هو أثر التحول الرقمي على تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر؟

- ما هي معوقات التحول الإلكتروني في الجزائر؟

وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التحول الرقمي في الجزائر من خلال مؤشرات الأمم المتحدة حول جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية، من أول تقرير أصدرته الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية سنة 2003، إلى آخر تقرير صدر سنة 2020، وهذا من شأنه أن يقدم معلومات دقيقة وموثقة وتقييم شامل وموضوعي حول الجاهزية الإلكترونية للجزائر، وهذا من شأنه أن نقف على جميع العراقيل التي تحول دون التطبيق الفعلي للحكومة الإلكترونية في الجزائر.

1. تعريف التحول الرقمي الحكومي

يمكن تعريف التحول الحكومي الرقمي كعملية تحويل نماذج الحوكمة وتفاعل الآليات بن الحكومة والمجتمع وصنع سياسات حكومية ابتكارية إلى جانب منظمات وخدمات وبرامج من خلال الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية. ويشير إلى عملية تغيير أساسية تتطلب نهجاً شاملاً تضع الناس أولاً وتتمحور حول حاجات الأفراد متضمنة أولئك الأكثر تهميشاً وحول تخفيف المخاطر المصاحبة لاستخدام هكذا تكنولوجيات. بعض الدول التي تبنت هذا النهج هي أستراليا والدنمارك واستونيا وفنلندا وجمهورية كوريا وسنغافورة والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

إن السمة المركزية للنهج الشامل للتحول الحكومي الرقمي هي محاذاة المؤسسات والمنظمات والناس، والتكنولوجيا والبيانات و الموارد لدعم التغيير المطلوب داخل وخارج القطاع العام من أجل توليد القيمة العامة، و يجب أن يبنى التحول الرقمي الحكومي الذي يدعم التنمية المستدامة على نهج النظام الإيكولوجي الذي يعزز أنظمة التفكير

والنهج المتكاملة إلى تستطيع أن تعالج الروابط المتداخلة بن أهداف التنمية المستدامة في تقديم الخدمات، و يجب أن يكون تحويلي بمعنى أن يذهب لما وراء التغير التدريجي ليحقق تغييراً منهجياً، ويجب أن ينمو محلياً ويعزز المعرفة المحلية بينما يأخذ في الاعتبار الممارسات الجيدة من حول العالم، ويجب أن يكون شاملاً ويضمن بأن أي تغير يهدف إلى خلق فرص متساوية لجميع الناس وإلى خدمات موثوقة وذات جودة. ويجب أن يكون تعاونياً لأن توفير الخدمات الرقمية المتكاملة يتطلب درجة عالية من التنسيق بين الوزارات والهيئات ويتطلب عقليات جديدة في الحكومة والمجتمع ويجب تزويده بنهج المتمركزة حول الناس لتقديم الخدمات وبرنامج الإدارة ومعالجة المشاكل الملموسة وحاجات مجموعات مختلفة في المجتمع (مسح الحكومة الإلكترونية، 2020، ص 196).

2. أهمية التحول الرقمي

يساعد انتشار مجتمع المعلومات والمعرفة، على تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية، وتوطين الخدمات الإلكترونية، لدى الجمهور والقطاع العام والخاص على حد سواء، وتمثل أهمية التحول الرقمي فيما يلي:

- كفاءة المعاملات والخدمات الحكومية، حيث تستعين الحكومات بالأدوات الرقمية، لتحسين تعاملاتها مع الجمهور والقطاع الخاص، خلافاً للطرق التقليدية وتقليل الجهد والوقت والمال.

- تحسين اتخاذ القرارات: تستفيد المؤسسات الحكومية من تحليلات البيانات الضخمة في مجالات مختلفة كالصحة والاقتصاد، كما تستطيع توظيف خوارزميات وأنظمة معقدة للتحليلات تستقي البيانات من مصادر متعددة وتستجيب للتغيرات في الوقت الحقيقي.

- يساهم في القضاء على الفساد وتقليل مدة إجراءات الحكومية، ووجود بيئة معلوماتية، تتسم بالكفاءة والفعالية.

واقع التحول الرقمي الحكومي في الجزائر من خلال مؤشرات جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية
د. أحمد شريف بسام.

- تسهيل تبادل البيانات، يساهم في تعزيز الشافية وثقة المواطنين في مؤسساتهم الحكومية، في ظل إتاحة فرص متساوية للمواطنين للحصول على المعلومات المتعلقة بالأعمال والفرص المتاحة.
- يساهم التحول الرقمي في خلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية، بعيدا من الطرق التقليدية في تقديم الخدمات، ويساعد المؤسسات الحكومية والشركات على التوسع والانتشار.

- أصبح التحول الرقمي ضرورة مهمة لمواكبة الثورة التكنولوجية، والانتقال من الخدمات التقليدية إلى الخدمات الرقمية، وميكنة الخدمات الحكومية، والتقليل من مظاهر البيروقراطية وأخطاء العامل البشري، والفصل بين المواطن ومقدمي الخدمة، للحد من الفساد وترشيد النفقات (المصدر، نصر الله، 2020، ص، 7.6).

3. الحكومة الإلكترونية كأحد أوجه عملية التحول الرقمي

تُظهر تجارب التحول الرقمي في دولٍ مختلفة أن هناك مسارات واضحة لنجاح الحكومة الإلكترونية، تتطلب بذل الجهد وتخصيص الموارد وتجاوز عقبات مُتكررة منها ما يتعلق بالأنظمة القانونية والثقة. وهناك ثلاث سمات مركزية لنجاح التحول الرقمي والمبادرات الرقمية الحكومية، وهي كالتالي:

أولاً: الثقة

تردد الكثير من التساؤلات حول مشكلات حماية الخصوصية وأمن البيانات في خدمات الحكومة الإلكترونية. ويشيع الاعتقاد أن ازدهار الحكومة الإلكترونية في أي بلد رهنٌ بجمع الحكومة أكبر قدر من المعلومات حول مواطنيها دون الرجوع إليهم، الأمر الذي يُثير مخاوف مُبررة بشأن الخصوصية.

وترتبط مسائل الخصوصية ارتباطاً وثيقاً بالثقة أو غيابها بين الحكومة والمواطنين. وينبغي على الحكومات والمسؤولين عن أنظمة الحوكمة الإلكترونية إدراك أن الخصوصية ستكون عائقاً رئيسياً في نجاح مبادرات التحول الرقمي في حال غابت الثقة بين الحكومة والمواطنين.

ثانياً: التفكير للمستقبل

وفي الواقع، فإن التحول الرقمي -كغيره من المبادرات الحكومية - قد يتعرض للإهمال إذا غادر أصحاب الفكرة وداعموها الأصليون مقاعد السلطة. ويستغرق بناء الحكومة الإلكترونية سنوات، ويُشكّل استمرار دعمها عنصراً أساسياً في نجاحها. وبطبيعة الحال، سيكون المواطنون والموظفون أقل تفاعلاً مع مبادرات التحول الرقمي وأقل استعداداً لتغيير طريقة عملهم إذا شعروا أنها مبادرات مؤقتة لن تستمر طويلاً. ولذلك إذا اعتبرت الحكومة التحول الرقمي أولوية لها، فعليها نيل تأييد جميع الأطراف بعد مناقشة مجتمعية واسعة بما يجعل منه خدمة محورية وليس مشروعاً مؤقتاً، وبذلك يصير التحول الرقمي مسألة غير حزبية لا تتأثر بنتائج الانتخابات وتغير الحكومات. وهو أمر يضمن انتظام مبادرات التحول الرقمي على المدى الطويل ونجاحها من الإهمال بغض النظر عن تبدل الأطراف الحاكمة.

ثالثاً: التعاون بين القطاعين العام والخاص

يزيد دعم القطاع الخاص من كفاءة أنظمة الحكومة الإلكترونية ويفتح أمامها مجالاً أوسع للتطور والاستفادة من ابتكارات متنوعة، ومن خلال الاستعانة بشركات القطاع الخاص، تدعم الحكومات بناء القدرات المحلية وقطاع ريادة الأعمال، وبذلك تُضيف قيمةً جديدةً إلى الاقتصاد المحلي والوظائف المتاحة بالإضافة إلى حضور الدولة على الصعيد العالمي، وبذلك يتضح أن الثقة والتخطيط الذي يُراعي المستقبل والتعاون

بين القطاعين العام والخاص هي العوامل الرئيسية التي تدعم نجاح التحول الرقمي في القطاع الحكومي (منصة حكومة 01، 2020).

4. مؤشرات الأمم المتحدة لجاهزية الدول للحكومة الإلكترونية

مؤشر الأمم المتحدة لقياس تطور الحكومة الإلكترونية (EGDI) هو عبارة عن مؤشر مركب يقيس مدى استعداد وقدرة الإدارات الوطنية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تقديم الخدمات العمومية، فهو يركز على دراسة معمقة لتواجد 193 دولة عضوة بالأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، حيث يقيم الخصائص التقنية للمواقع الوطنية الإلكترونية على شبكة الإنترنت فضلا عن سياسات الحكومة الإلكترونية واستراتيجيات تطبيقها بشكل عام، وعلى وجه الخصوص قطاعات تقديم الخدمات الأساسية الممثلة في المالية، التربية والتعليم، الصحة، العمل، والخدمات الاجتماعية. التقييم الذي أجرته "دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية" يقيس معدلات أداء الحكومة الإلكترونية في البلدان بمقارنة دول بأخرى بدلا من أن يكون قياس مطلق، ثم يتم جدولة النتائج مع مجموعة من المؤشرات التي تترجم قدرة البلد على المشاركة في مجتمع المعلومات، والتي بدونها تظل الجهود الظرفية لتطوير الحكومة الإلكترونية ذات فائدة محدودة. من الناحية الرياضية، يعبر "مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية (EGDI) عن متوسط مرجح لثلاثة أرقام قياسية موحدة حول الأبعاد الأكثر أهمية للحكومة الإلكترونية، وهي: نطاق ونوعية الخدمات عبر شبكة الإنترنت (مؤشر الخدمة الإلكترونية OSI)، والوضع التنموي للبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية (مؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية TII)، ورأس المال البشري الأساسي (مؤشر رأس المال البشري HCI)، وتعد كل مجموعة من هذه المؤشرات 3 في حد ذاتها قياسا مركبا، والتي يمكن استخراجها وتحليلها بشكل مستقل، وعليه فإن مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية $EGDI = 3/1$ (مؤشر الخدمة الإلكترونية +

(OSI)(مؤشر البنية التحتية للاتصالات TII) +(مؤشر رأس المال البشري HCI) (غفصي، 2020، ص 348).

وهناك مؤشر إضافي ويسمى بمؤشر المشاركة الإلكترونية ويعرف بأنه: عملية إشراك الجمهور والمتعاملين من خلال تقنية المعلومات والاتصالات في آليات العمل الحكومي من حيث تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والخدمات، وكذلك المشاركة في صنع القرار لجعل الإدارة الحكومية تشاركية وشاملة وتعاونية وهادفة من أجل تحقيق رضا المتعاملين وسعادة المجتمع، وتتمثل ميزات المشاركة الإلكترونية كونها تسمح للجهات الحكومية الرسمية في زيادة فرص الوصول إلى المتعاملين، لفهم احتياجاتهم وتطلعاتهم فيما يتعلق بالخدمات الحكومية والسياسات العامة، وإشراكهم في تقييم وتقييم الخدمات المقدمة (منشورات الأمم المتحدة، 2018، ص: 12).

ويعتمد مؤشر المشاركة الإلكترونية كمؤشر تكميلي لدراسات الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية، وهو يوسع من نطاق الدراسة من خلال التركيز على استخدام الخدمات الإلكترونية لتيسير تقديم المعلومات من قبل الحكومات إلى المواطنين (مشاركة المعلومات الإلكترونية) والتفاعل من الجهات المستفيدة (المشاوراة الإلكترونية) والتعاون في عمليات صنع القرار (صنع القرارات الإلكترونية)، وتعتمد الأمم المتحدة في دراستها للحكومة الإلكترونية نموذجا من ثلاث مراحل للمشاركة الإلكترونية، وهي:

- المعلومات الإلكترونية: تمكين المشاركة عن طريق تزويد المواطنين بالمعلومات العامة والنفوذ إلى المعلومات دون طلب أو بناءً عليه.
- المشاوراة الإلكترونية: إشراك المواطنين في المساهمات والمناقشات حول السياسات والخدمات العامة.

واقع التحول الرقمي الحكومي في الجزائر من خلال مؤشرات جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية
د.أحمد شريف بسلام.

- صنع القرارات الإلكترونية: تمكين المواطنين عبر التصميم المشترك لخيارات
السياسة والإنتاج المشترك لمقومات الخدمة وطرائق التقديم (مسح الحكومة
الإلكترونية، 2018، ص 213).

أ- مؤشر رأس المال البشري

يتكون مؤشر رأس المال البشري من أربعة عناصر، وهي

- معدل معرفة الراشدين بالقراءة والكتابة.

- معدل التسجيل الإجمالي في المراحل الابتدائية والثانوية وما بعد الثانوية

- سنوات الدراسة المتوقعة.

- متوسط سنوات الدراسة (مسح الحكومة الإلكترونية، 2018، ص 205)

ب- مؤشر البنية التحتية للاتصالات

يعتبر مؤشر البنية التحتية للاتصالات مكوناً للمتوسط الحسابي من خمس

مؤشرات، وهي:

- مستخدمو الانترنت المقدرين لكل 100 ساكن.

- عدد خطوط الهاتف الثابت الأساسية لكل 100 ساكن.

- عدد مستخدمي الهاتف النقال لكل 100 ساكن.

- عدد اشتراكات النطاق العريض اللاسلكي لكل 100 ساكن.

- عدد اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل 100 ساكن، (حجاج،

علوطي، 2021، ص 966)

ج- مؤشر الخدمة عبر الإنترنت

يعتبر مؤشر الخدمة عبر الإنترنت لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية مؤشراً مركباً

يقيس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الحكومات لتقديم الخدمات

العامة على المستوى الوطني، وتستند قيم مؤشر الخدمة عبر الإنترنت إلى نتائج دراسة

واقع التحول الرقمي الحكومي في الجزائر من خلال مؤشرات جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية
د.أحمد شريف بسلام.

شاملة تغطي جوانب متعددة من الحضور الإلكتروني لجميع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة، وتقييم الدراسة السمات الفنية للمواقع الوطنية، فضلا عن سياسات واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية المطبقة بشكل عام والقطاعات الخاصة في تقديم الخدمات، و تتم جدولة النتائج وتقديمها كمجموعة من قيم الفهرس المعيارية على مقياس من 0 إلى 1، وتتوافق 1 مع أعلى توفير للخدمات عبر الإنترنت و 0 مع الأدنى (مسح الحكومة الإلكترونية، 2020، ص 16).

1. جدول مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية EGDI في الجزائر

السنة	المؤشر	الرتبة	المعدل العالمي
2003	0.3699	91	0.3645
2004	0.3248	118	0.3846
2005	0.3242	123	0.3999
2008	0.3515	121	0.4279
2010	0.3181	131	0.4199
2012	0.3608	132	0.4882
2014	0.3106	136	0.4712
2016	0.2999	150	0.4922
2018	0.4227	130	0.5491
2020	0.5173	120	0.5988

المصدر: من إعداد الباحث، حسب تقارير الأمم المتحدة حول جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه الخاص بتقارير الأمم المتحدة حول جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية، و منذ أول تقرير لسنة 2003، وإلى آخر تقرير لسنة 2020، نلاحظ أن الجزائر لم تجد معالمها النهائية في مجال تطبيق الحكومة الإلكترونية، حيث أنها لم تحقق تقدما ملموسا في الترتيب العالمي، بالرغم من حجم التحول الرقمي المتسارع الذي تشهده العديد من دول العالم، خاصة النامية منها، فنجد مثلا دولاً عربية حققت نتائج مهمة، بل ورسمت لها مكانا في الساحة العالمية كالإمارات مثلا والتي حققت المرتبة: 21، البحرين 38، الكويت 46، قطر 66، تونس 91، المغرب 106، الغابون 13، بوتسوانا 115، كينيا 116.

بالمقابل نجد أن الجزائر، لم تحقق المعدل العالمي لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية، سوى مرة واحدة، وكان ذلك في أول تقرير لسنة 2003، ومنذ ذلك الوقت حتى آخر تقرير لسنة 2020، تبقى الجزائر عاجزة عن تحقيق المعدل العالمي، ولو أنها حسنت من ترتيبها العالمي، وانتقلت من المرتبة 150 في تقرير 2016، إلى المرتبة 120 في آخر تقرير حول جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية، لكن يبقى هذا غير كاف، لأن الجزائر لا تزال بعيدة كل البعد في تطبيق دعائم الحكومة الإلكترونية، ومن ثم تحقيق الانتقال نحو التحول الرقمي الشامل.

وغابت الجزائر عن التقرير النهائي للمدن الذكية في العالم (smart city index 2020)، في حين حضرت خمسة مدن عربية وهي كل من: دبي، الرياض وأبو ظبي، القاهرة، الرباط. (smart city index، 2020)، رغم أن الجزائر كانت سباقة في إعداد مشروع المدن الذكية، (مدينة سيدي عبد الله نموذجاً)، لكن بقي التطبيق حبر على ورق، في حين تحصلت مدينة أبو ظبي على المرتبة 42 عالمياً.

لذلك يواجه تجسيد برنامج الحكومة الإلكترونية في الجزائر العديد من العراقيل، التي تحول دون تطبيق هذه المشروع، نذكر بعضها فيما يلي:

- عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الإنترنت.
- تأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى، وتأسيساً عليه فإن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية مع دول العالم المتقدم في هذا المجال.

- محدودية انتشار استخدامات الإنترنت في الجزائر، ذلك أن نسبة هامة من مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالمياً لازال أقل من المتوسط في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة، إذ قدرت في سنة 2017 حسب إحصائيات "الاتحاد الدولي

واقع التحول الرقمي الحكومي في الجزائر من خلال مؤشرات جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية
د.أحمد شريف بسلام.

للاتصالات ب: 47,7% مقارنة ب 61,8% في المغرب و 55,5% في تونس، ومعدل عالمي مقدر
ب: 54.6%.

- التعاملات المالية الإلكترونية لا تزال في بدايتها، رغم مرور سنوات على
شروع السلطات الجزائرية في تعميم التعاملات المالية الإلكترونية على مستوى
مختلف المؤسسات المالية والتجارية، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة.
- محدودية الجانب التشريعي المتخصص في مجال الحكومة الإلكترونية (غفصي،
2019، ص 356).

ان ما تحتاجه الجزائر لتجاوز المعوقات السابقة هو تنوع خياراتها فيما يتعلق بسبل
الاندماج في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال:

- تطوير البنية التحتية للاتصالات (مثل الوصول إلى خدمات النطاق
العريض والاتصالات السلكية واللاسلكية).
- الترويج لقطاع تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك تدويلها.
- تفعيل الخدمات الحكومية الإلكترونية وتعزيز الوصول إلى المعلومات
العامة والبيانات.
- تعزيز الثقة لدى جميع القطاعات (الهويات الرقمية، والخصوصية).
- تشجيع اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الشركات
والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، مع التركيز على القطاعات
الرئيسية مثل الصحية، النقل و التعليم، الصحة والاقتصاد..
- نشر الثقافة الإلكترونية مع التركيز على الفئات المحرومة، تطوير المهارات
المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال (لحمر، طهرات، 2018، ص 43).

و اقع التحول الرقمي الحكومي في الجزائر من خلال مؤشرات جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية
د.أحمد شريف بسلام.

2. جدول مؤشر المشاركة الإلكترونية EPART في الجزائر

السنة	المؤشر	الرتبة	المعدل العالمي
2003	0.0517	91	0.1508
2004	0.0328	97	0.1413
2005	0.0317	105	0.1527
2008	0.0227	152	0.1909
2010	0.0143	157	0.1908
2012	0.0526	124	0.2225
2014	0.0784	172	0.3947
2016	0.1186	167	0.4625
2018	0.2022	165	0.5654
2020	0.1548	183	0.5677

المصدر: من إعداد الباحث، حسب تقارير الأمم المتحدة حول جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه الخاص المشاركة الإلكترونية، منذ أول تقرير لسنة 2003، وإلى آخر تقرير لسنة 2020، تتذيل الترتيب العالمي، وتحتل مراتب جد متأخرة، فالعديد من الدول العربية وحتى الإفريقية، نجد أنها قد تحسنت نتائجها وحققت تطورات مهمة، من تقرير إلى آخر، إلا الجزائر نجد أنها تسوء نتائجها من تقرير إلى آخر، ففي التقرير الأخير لجاهزية الدول للحكومة الإلكترونية، نجد أن الجزائر حققت مرتبة جد متدنية من أصل 193 دولة، مقارنة ببعض الدول العربية والإفريقية والتي تحققت نتائج أفضل من الجزائر بالرغم من الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السيئة التي تشهدها تلك البلدان، كالسودان، الكونغو، جيبوتي، ليبيريا، تشاد، النيجر، مدغشقر، وحتى اليمن وهي الدولة التي تشهد نزاعا عسكريا منذ سنة 2015، تفوقت على الجزائر في هذا المجال.

كما أن الجزائر بالنسبة لمؤشر المشاركة الإلكترونية، لم تحقق المعدل العالمي، سوى مرة واحدة، في التقرير الأول حول الحكومة الإلكترونية في العالم، سنة 2003، ومن تلك الفترة حتى آخر تقرير لسنة 2020، لم تحقق الجزائر المعدل العالمي، حتى أن

واقع التحول الرقمي الحكومي في الجزائر من خلال مؤشرات جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية
د.أحمد شريف بسام.

نسبة الخاصة بالجزائر بعيدة جدا عن المعدل العالمي، ولا تكاد تقارن نهائيا، وعليه يبقى أمام الجزائر الكثير من الجهد والوقت، للوصول الى قاعدة معرفية متينة من أجل تنمية المشاركة الإلكترونية، وتقديم خدماتها للجمهور.

ومن خلال آخر مسح لمؤشر المشاركة الإلكترونية لسنة 2020، نجد أن مستوى المشاركة الإلكترونية في الجزائر منخفض، بنسبة ارتفاع كلي 17.44%، ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى (المعلومات الإلكترونية): 18.52%.

- المرحلة الثانية (المشاوراة الإلكترونية): 19.05%.

- المرحلة الثالثة: (صنع القرارات الإلكترونية): 09.09% (مسح الحكومة الإلكترونية،

2020، ص 223).

وتعكس هذه الإحصائيات ضعف مؤشر المشاركة الإلكترونية بمراحلها الثلاثة في الجزائر، وهذا ما انعكس على معاملات القطاع العام والخاص، في جميع المجالات الاقتصادية والإدارية والصحية، ففي أزمة كورونا على سبيل الحصر، وإن توفرت المعلومات حول عدد الإصابات والوفيات، فإننا شهدنا غياب المشاوراة الإلكترونية وهي إشراك المواطنين في المساهمات والمناقشات حول السياسات والخدمات العامة، والمساهمة في صنع القرارات الإلكترونية، تمكين المواطنين عبر التصميم المشترك لخيارات السياسة والإنتاج المشترك لمقومات الخدمة وطرائق التقديم.

واقع التحول الرقمي الحكومي في الجزائر من خلال مؤشرات جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية

د.أحمد شريف بيسام.

3. جدول مؤشر الخدمات الإلكترونية OSI في الجزائر

السنة	المؤشر	المعدل العالمي
2003	0.3843	0.2554
2004	0.2510	0.2952
2005	0.2462	0.3357
2008	0.2241	0.3485
2010	0.0984	0.2818
2012	0.2549	0.4328
2014	0.0787	0.3919
2016	0.0652	0.4623
2018	0.2153	0.5691
2020	0.2765	0.5620

المصدر: من إعداد الباحث، حسب تقارير الأمم المتحدة حول جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه الخاص بمؤشر الخدمات الإلكترونية، منذ أول تقرير لسنة 2003، وإلى آخر تقرير لسنة 2020، و يقيّم هذا المؤشر استخدام الحكومات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات الحكومية، ويتطرق إلى جوانب مثل السمات الفنية للمواقع الحكومية على شبكة الإنترنت وسياسات الحكومة الإلكترونية، ووفقًا لنتائج التقارير، نجد أن الجزائر حققت المعدل العالمي مرة واحدة، وكان ذلك في سنة 2003، وهو أول تقرير لجاهزية الدول للحكومة الإلكترونية، ويعد ذلك لغياب المعلومات في تلك الفترة، مما أدى الى التقرير آنذاك على عجل، ومنذ ذلك الوقت حتى آخر تقرير لسنة 2020، لم تحقق الجزائر المعدل العالمي لمؤشر الخدمات الإلكترونية.

وتمثل البوابة الحكومية الإلكترونية الرسمية نواة الحكومة الإلكترونية، إذ الهدف من هذه الأخيرة هو التواصل والمشاركة ما بين الجهات الحكومية ومواطنيها بما فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومن جهة أخرى تمثل البوابة تجسيد لمبدأ حصر المعلومات عبر نافذ واحدة One Stop Shop، وكان هذا السبب الرئيسي الذي أدى بالعديد من دول العالم إلى إنشاء بوابات إلكترونية تعرض فيها العديد من الخدمات

الإلكترونية، أما فيما يخص البوابة الحكومية الإلكترونية الجزائرية الرسمية: <http://www.elmouwatin.dz>، فحتى إجراء هذا البحث فهي قيد الصيانة، ولا يمكن الولوج إليها، ولا تتوفر فيها خدمات إلكترونية مهمة متعددة، بل هي عبارة عن صفحة لعرض ووصف بعض الخدمات الإلكترونية، من دون أن تكون نواة بين الجمهور الجهات الحكومية.

فالعديد من الدول نجحت الى حد كبير في تطبيق الحكومة الإلكترونية، باستخدام البوابة الحكومية الإلكترونية، وتقديم خدمات إلكترونية للجمهور، وأصبح من المستحيل الاستغناء عنها في ظل التحول العالمي نحو تقديم خدمات إلكترونية، وتعتبر دولة البحرين النموذج في المنطقة العربية عن طريق الخدمات والمعاملات التي تقدمها لبوابتها الإلكترونية، فأحد أهم أهداف إستراتيجية الحكومة الإلكترونية لمملكة البحرين هي زيادة معدلات استخدام الخدمات الحكومية المقدمة من خلال البوابة الإلكترونية المختلفة مقارنة بمعدلات استخدامها من خلال القنوات التقليدية، ومنذ بدء العمل بالبوابة الإلكترونية في 23 ماي 2007، كانت هناك زيادة مضطردة في معدلات استخدام بعض الخدمات الإلكترونية، وذلك نتيجة للجهود المبذولة لخلق البيئة المشجعة للناس على استخدام هذه الخدمات. وعليه نذكر بعض الإحصائيات المهمة حول الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر بوابة الحكومة الإلكترونية للبحرين وهي كالتالي:

- إجمالي عدد الصفحات المستعرضة لموقع البوابة الوطنية منذ تدشين

البوابة بلغ 334,190,009.

- عدد المعاملات المالية المنجزة منذ تدشين البوابة بلغ 6,269,985 معاملة.

- إجمالي مبالغ المعاملات المالية منذ تدشين البوابة بلغ 561,572,888 دينار

بحريني.

ونجد العديد من الخدمات الإلكترونية على بوابة البحرين الإلكترونية نذكر

منها ما يلي:

واقع التحول الرقمي الحكومي في الجزائر من خلال مؤشرات جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية
د. أحمد شريف بسلام.

- تجديد رخصة السياقة: 18988

- تجديد بطاقة الهوية: 48658

- تجديد جواز السفر: 35090 (بوابة الحكومة الإلكترونية للبحرين، 2020).

والجزائر من الدول القلائل التي لا تجيب على استطلاع الأمم المتحدة للدول الأعضاء، و تقدم معلومات عن عناوين مواقعها على البوابة (البوابات) الوطنية وكذلك عن عناوين مختلف الوزارات الحكومية. وتقديم أيضا معلومات عن الجهود المبذولة لدعم تنمية الحكومة الإلكترونية، وبيانات الحكومة المفتوحة، والمشاركة الإلكترونية، والسلطة المعنية المسؤولة عن سياسات الحكومة الإلكترونية (مسح الحكومة الإلكترونية، 2020، ص 262).

4. جدول مؤشر البنية التحتية للاتصالات TII في الجزائر

السنة	المؤشر	المعدل العالمي
2003	0.0355	0.1772
2004	0.0333	0.1766
2005	0.0365	0.1790
2008	0.1230	0.2106
2010	0.1248	0.2357
2012	0.1812	0.3245
2014	0.1988	0.3650
2016	0.1934	0.3003
2018	0.3889	0.4155
2020	0.5787	0.5464

المصدر: من إعداد الباحث، حسب تقارير الأمم المتحدة حول جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه الخاص بمؤشر البنية التحتية للاتصالات، منذ أول تقرير لسنة 2003، وإلى آخر تقرير لسنة 2020، نجد أن الجزائر لم تحقق المعدل العالمي سوى في آخر تقرير لجاهزية الدول للحكومة الإلكترونية لسنة 2020، وهذا مؤشر إيجابي في عملية التحول الرقمي في الجزائر، رغم أن واقع البنية التحتية للاتصالات لا زال ضعيفا، ويتطلب المزيد من الجهود والالتزامات، وتهيئة بيئة

و اقع التحول الرقمي الحكومي في الجزائر من خلال مؤشرات جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية

د.أحمد شريف بسلام.

قانونية مناسبة، لتطوير البنية التحتية للاتصالات، لتحقيق تحول رقمي جاد وهادف،

برفع الجزائر الى مصاف الدول ذات الاستخدام الواسع للتكنولوجيا.

ففي آخر تقرير لجاهزية الدول للحكومة الإلكترونية لعام 2020، وبالرغم من أن

الجزائر حقق المعدل العالمي، إلا المؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية للاتصالات، لا

ترقى الى مستوى يكون في تطلعات تحقيق التحول الرقمي، وفقد وصلت:

- نسبة اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 نسمة، إلى: 111.16%.

- نسبة اشتراكات النطاق الثابت (السلبي) لكل 100 نسمة، إلى: 07.26%.

- نسبة اشتراكات النطاق العريض (اللاسلكي) لكل 100 نسمة، إلى: 81.65%.

- نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت لكل 100 نسمة، إلى: 49.04%.

وقد احتلت الجزائر المرتبة 96 من أصل 131 دولة في مؤشر المعرفة العالمي الذي

تم الإعلان عن نتائجه خلال فعاليات قمة المعرفة 2017، والذي أطلقته مؤسسة محمد

بن راشد آل مكتوم للمعرفة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ضمن مشروع

المعرفة العربي، لتكون بذلك في ذيل ترتيب الدول. ويستند المؤشر على مؤشرات قطاعية

تتمثل في التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث

والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاقتصاد إضافة إلى مؤشر

البيئات التمكينية (بن صالح، طلحي، 2018، ص 64).

والواقع يقول أن الحكومة الإلكترونية تستفيد من بنية تكنولوجيا المعلومات

والاتصال لتعزيز الحوكمة في القطاع العام، وذلك من خلال اعتماد منصة رقمية

وخدمات مشتركة لتحسين تبادل البيانات بين الجهات الحكومية وتقديم المعلومات

والخدمات الإلكترونية في الوقت المناسب للمواطنين والشركات ورواد الأعمال المحليين

الذين يسعون إلى القيام بأعمال تجارية مع الحكومة. وتعمل الخدمات الإلكترونية

المشتركة على زيادة كفاءة الحكومات، وتبسيط الوصول إلى المعلومات، وتحفيز بيئة

واقع التحول الرقمي الحكومي في الجزائر من خلال مؤشرات جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية
د.أحمد شريف بيسام.

الأعمال من خلال زيادة الشفافية، والمساءلة، والتعاون، وتعزيز ثقافة الثقة والمعرفة
والحكومة المفتوحة.

5. جدول مؤشر الرأس المال البشري HCI في الجزائر

السنة	المؤشر	المعدل العالمي
2003	0.6900	0.7173
2004	0.6900	0.6500
2005	0.6900	0.7128
2008	0.7114	0.7825
2010	0.7377	0.7974
2012	0.6436	0.7173
2014	0.6543	0.6566
2016	0.6412	0.6432
2018	0.6640	0.6627
2020	0.6966	0.6880

المصدر: من إعداد الباحث، حسب تقارير الأمم المتحدة حول جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه الخاص بمؤشر الرأس المال البشري، منذ أول تقرير لسنة 2003، وإلى آخر تقرير لسنة 2020، نجد أن الجزائر حققت المعدل العالمي ثلاث مرات في تقارير الأمم المتحدة لجاهزية الدول للحكومة الإلكترونية، وهل على التوالي: تقرير 2003، 2004، 2020، وهو مؤشر إيجابي اتجاه تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، بالرغم من العجز في المؤشرات السابقة، فالرأس المال البشري عنصر مهم وفعال في عملية التحول الرقمي في الجزائر، ويترجم ذلك إلى الجهود المعتبرة للدولة في مجال توفير التعليم لعموم الشعب في الأطوار الثلاث، إضافة إلى محاربة الأمية لدى الأفراد، وتجسيد حقهم في التعليم.

خاتمة

من خلال قراءة وتحليل تقارير ومسوح لجاهزية الدول للحكومة الإلكترونية، الذي تعده إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ودورها في تحقيق

التحول الرقمي في الجزائر، نستنتج أن الجزائر تعي أهمية التحول الرقمي وتعزيز قوة ومثانة البنية التحتية للاتصالات، وبذلك العديد من الجهود الرامية لجعل الجزائر في مصاف الدول الرائدة في هذا المجال، لكن كل ذلك يبقى غير كاف بدون إستراتيجية وطنية شاملة تضم كافة القطاعات لتحقيق التحول الرقمي الشامل

- بالرغم من أن مفهوم التحول الرقمي، لم يعد مسألة اختيارية بالنسبة

للدول بقطاعها العام والخاص وبالرغم من أنه أصبح ضرورة حتمية لتحسين وتسهيل خدمات المواطنين، والاقتصاد في الجهد والوقت والمال، إلا أن واقع التحول الرقمي في الجزائر، لا يزال بوتيرة جد بطيئة لا تعكس حكم التحولات المسارعة التي يشهدها العالم، الذي يعيش عصر ما يسمى: الثورة الصناعية الرابعة (fourth industrial revolution)، والتي تعتمد على التقنيات الرقمية الكبرى، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، كعوامل تمكينية قوية لتحقيق التحول الرقمي.

- إن تحقيق عملية الانتقال نحو طريق التحول الرقمي، ليس ضرورة ظرفية،

بل بناء متكامل أساسه خطة وإستراتيجية محكمة، فالتحول الرقمي لا يمكن خلقه في فترة زمنية قصيرة لمجابهة ظروف ومصاعب سياسية أو اجتماعية أو صحية، كما حدث في الجزائر، إثر انتشار فيروس كورونا، وعجز السلطات عن مجابهة ذلك، وأصبحت تبحث عن حلول تكنولوجية ظرفية لمجابهة الوباء، وإنما يكون ذو نظرة إستشرافية تنطلق من مدخلات لتكون هناك مخرجات مؤسسة، تهدف ميكنة المجتمع، والاستعداد في جميع الظروف والحالات.

- يعتبر تطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول، أحد الدعائم الأساسية

لتحقيق التحول الرقمي فيها، إلا أن الواقع، والمتفحص لتقارير الأمم المتحدة لجاهزية دول للحكومة الإلكترونية، تعكس غير ذلك، فالجزائر لا تزال بعيدة كل البعد ومتأخرة بشكل كبير في تطبيق الحكومة الإلكترونية، مقارنة بالعديد من دول العالم

واقع التحول الرقمي الحكومي في الجزائر من خلال مؤشرات جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية
د.أحمد شريف بسام.

الثالث، وبعض الدول العربية، والتي قطعت أشواط معتبرة، في سبيل تطبيق برامج الحكومة الإلكترونية، بالتالي لا يمكن الحديث عن تحقيق تحول رقمي في الجزائر، في ظل ضعف تطبيق برامج الحكومة الإلكترونية.

- إن العالم اليوم والمجتمع الرقمي الدولي، لا يتحدث عن الحكومة الإلكترونية، كأحد مظاهر الثورة الصناعية الرابعة، وأصبح البديل هو: الحكومة الذكية (smart government)، وهذا المفهوم هو امتداد طبيعي للحكومة الإلكترونية، وهي مجموعة من التطبيقات الإلكترونية على الأجهزة الهاتف الذكية، والتي تشهد استخداما متسارعا في جميع أنحاء العالم حتى بعض الدول العربية، ولكن في الجزائر يكاد يغيب هذا المفهوم أو استخدام الحكومة الذكية، لأن تطبيق الحكومة الإلكترونية لا يزال بداياته متعثرة، وغير واضحة المعالم بالرغم من أن الحديث عن مشروع بدأ في سنة 2009، وعلى أن تكون الجزائر إلكترونية نهاية سنة 2013، لذلك من الصعب الحديث عن حكومة ذكية في الجزائر، من دون وضع دعائم وأسس قوية للحكومة الإلكترونية، لتكون هي الأخرى دعامة قوية لتطوير واستخدام الحكومة الذكية في الجزائر، بالرغم من بعض المحاولات الجادة في ذلك، ولو أنها لا تفي بالغرض.

- لقد انتهجت الجزائر سياسة الانفتاح والإصلاح الشامل لترقية قطاع الاتصالات منذ سنة 2001، وهي الفترة التي عرف فيها القطاع قفزة نوعية، ورغم هذه الجهود إلا أن الجزائر لا تزال تعاني من تأخر كبير في تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتبقى تجربتها ضعيفة مقارنة بالبلدان المجاورة (تونس والمغرب)، فتقرير المنتدى الاقتصادي الدولي حول تكنولوجيا الإعلام والاتصال قد صنف الجزائر سابقا في مرتبة متأخرة، ويأتي هذا التصنيف ليؤكد فشل السياسات التي اعتمدها الجزائر في مجال تعزيز البنية التحتية للاتصالات (لحمر، طهرات، 2018، ص 37).

- تنطلق تصريحات المسؤولين والدوائر الرسمية للدولة الجزائرية حول

تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من زمن طويل، ومن نقطة مشتركة و هي أن هذه التكنولوجيات تمثل سمة العصر و حتمية لا مفر منها و مرحلة من التقدم ينبغي الوصول إليها و في الوثيقة التي قدمتها الحكومة الجزائرية لقمة مجتمع المعلومات التي عقدت بسويسرا، 2003، و اقتصرت هذه الوثيقة على إظهار النوايا الحسنة و التمنيات ، و ما تنوي الحكومة فعله أكثر من تقديمه الأهداف محددة بدقة ، ووفق مخططات مضبوطة يمكن التحقق من درجة انجازها في الميدان والتي جاء فيها: أن الجزائر تعتبر أن النفاذ إلى شبكة المعلومات يشكل شرطا أساسيا لكل تقدم سياسيو اقتصادي و اجتماعي و ثقافي ... إن التطور نحو مجتمع المعلومات يتطلب توفر بنيات قاعدية كافية في مجال الاتصالات و تواجدها في جميع المناطق المسكونة إلى جانب توفر بنيات قاعدية البشرية الكافية و الموارد المالية الضرورية، وتوج ذلك بتبني الجزائر تطبيق الحكومة الإلكترونية كخيار استراتيجي تنموي ضمن مشروع وخطة الإصلاح الخماسي في الجزائر 2009-2013 إحدى أهم المشروعات الواجب تنفيذها، وهذا لأهميته ولما يقدمه من خدمات للمواطن والإدارة، لذا وجب اعتباره مشروع دولة تتضافر حوله الجهود من الوزارة إلى المؤسسات إلى المواطن، حيث تم بعث المشروع سنة 2009 على أن يكتمل سنة 2013، لكن منذ ذلك الوقت، ظل هذا المشروع يراوح مكانه، بالرغم من تجسيد بعض الخدمات، فالتمتعن في مسوح الأمم المتحدة حول جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية منذ 2003 إلى 2020، فالنتائج والأرقام الواردة في التقارير توجي بأن الجزائر في بداية تجسيد هذا المشروع، فالعديد من التجارب في مجال الحكومة الإلكترونية خاصة العربية منها، بدأت تطبيق هذا المشروع بسنوات بعد انطلاق المشروع في الجزائر، ولكنها اليوم تحقق نتائج باهرة ، في حين تتذيل الجزائر ترتيب دول العالم في هذا المجال، وعليه فإن تجسيد برنامج الحكومة الإلكترونية، ليس فقط إستراتيجية نظرية مبنية على برامج حكومية واهية، بل هي تطبيق على الأرض، تحظى خدماتها الإلكترونية باهتمام المراجعين

واقع التحول الرقمي الحكومي في الجزائر من خلال مؤشرات جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية
د.أحمد شريف بسلام.

والجمهور. وتجسد فعلا نظرية مجتمع المعلومات، وغير ذلك يصبح من الصعب الحديث
عن تحول رقمي في ظروف مستعصية، وعالم تتغير معالمه بسرعة لا مكان فيه إلا
للتكنولوجيا.

- إن غياب الوعي الثقافي والمعرفي لدى جمهور المواطنين الجزائريين، لا يزال
العديد من هذا الجمهور يجهل مزايا تطبيق الحكومة الإلكترونية، وهذا نتيجة خطأ
في الإشهار والترويج الفعلي واخذ آراء الجمهور لأنه آخر من يتلقى الخدمة الإلكترونية،
بالإضافة إلى ذلك نجد هناك قلة في التعريف بتطبيق هذا المشروع عبر وسائل الإعلام
ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الوسائل التي من شأنها أن تعزز معرفة المواطن
بهذه المزايا وإدراكه الكامل بهذا المشروع.

- بالرغم من توفر الجزائر على رأس مال بشري مهم، حسب ما ورد في تقارير
الحكومة الإلكترونية، فإنه يبقى مجرد أرقام مجردة، إذا لم يؤهل ويبرمج، لتحقيق
التحول الرقمي الحكومي في الجزائر.

- على السلطات الوصية الكف عن النظر إلى التحول الرقمي بوصفه مجرد
قطاع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فالتقنيات الرقمية تُحدث تحولات
جوهرية في اقتصادنا، بل تؤثر على جميع القطاعات كالزراعة والتعليم والصحة
والخدمات الحكومية والمالية. بمعنى آخر، إن التنمية الرقمية مشروع اقتصاد متكامل
يجب ان يكون مبنياً على نظرة شاملة تهتم بالبنى التحتية والمنصات والمهارات الرقمية
والتطبيقات في المجالات الحيوية، مع السعي إلى ان يكون هذا الاقتصاد الرقمي قائماً
على احترام البيانات الذاتية وعادلاً وشاملاً لتتاح إمكانيات التحول الرقمي للجميع.

وفي الأخير وجب التذكير أن العالم يخطو بخطوات ثابتة باتجاه الثورة الصناعية
الرابعة، وهي التسمية التي أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، سويسرا، في
عام 2016م، على الحلقة الأخيرة من سلسلة الثورات الصناعية، التي هي قيد الانطلاق

واقع التحول الرقمي الحكومي في الجزائر من خلال مؤشرات جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية

د.أحمد شريف بسلام.

حالياً، وهذه الثورة تختلف جذرياً عن الثورات السابقة، وقد فتحت احتمالات لا محدودة من خلال الاختراقات الكبيرة لتكنولوجيات ناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وإنترنت الأشياء، والمركبات ذاتية القيادة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وتكنولوجيا النانو، والتكنولوجيا الحيوية، وعلم المواد، والحوسبة السحابية، فلا مكان في هذا العالم للضعيف علمياً وتكنولوجياً وعلى الجهات الحكومية في الجزائر أن تستوعب حجم هذه التحولات الرقمية الهائلة، حتى تلحق بالركب العالمي في هذا المجال، بوضع استراتيجية قطاعية قادرة على النهوض بالقطاع الرقمي في الجزائر وفي جميع المجالات الحياتية المهمة، كالاقتصاد، والصحة، والتعليم، والتجارة.. إلخ، وإعادة وضع تصور شامل لمشروع الحكومة الإلكترونية، لأنه من غير المعقول الحديث عن الثورة الصناعية الرابعة، دون وجود أسس ودعامات تؤهل لولوج العالم الرقمي من أبوابه الواسعة.

قائمة المصادر والمراجع

6. مسح الحكومة الإلكترونية (2020)، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك.
7. مسح الحكومة الإلكترونية (2018)، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك.
8. المصدر هيثم ابراهيم، عبد الفتاح أحمد نصر الله (2020)، دور التحول الرقمي في تحسين الخدمات الحكومية في فلسطين، ورقة بحثية مقدمة: المؤتمر الدولي في تكنولوجيا المعلومات والأعمال، فلسطين.
9. غفصي توفيق (2019)، إقامة الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد: 11، العدد: 01، الجزائر.
10. حجاج فتيحة، علوطي لمن (2021)، الحكومة الإلكترونية في الجزائر قراءة في المؤشرات 2018، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد: 35، العدد: 02، الجزائر.
11. لحر عباس، عمار طهرات (2018)، واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر، وسبل اندماجها في الاقتصاد الجديد، مجلة: الاقتصاد والمالية، المجلد: 04، العدد: 01، 2018.
12. بن صالح كريمة، طلحي فاطمة الزهراء (2018)، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاهتمام بالكفاءات البشرية، كمدخل لعصرنة البنوك الجزائرية في ظل الاقتصاد المعرفي، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد: 03، الجزائر.
13. منصة حكومة 01 (2020)، ثلاث سمات رئيسية لمبادرات التحول الرقمي الناجحة، <https://01.gov.com/digital-transformation-features/>، تاريخ الزيارة: 2020/11/06.
14. منشورات هيئة الأمم المتحدة (2018)، المشاركة الإلكترونية، https://www.unodc.org/documents/corruption/WG-Prevention/Art_13_Participation_of_society/UAE.pdf، تاريخ الزيارة: 2020/04/22.
15. smart city index (2020)، <https://www.imd.org/smart-city-observatory/smart-city-profiles/>، date of access: 01/11/2020.
16. بوابة الحكومة الإلكترونية للبحرين (2020)، <https://www.bahrain.bh/wps/portal/lut/p/a1/>، تاريخ الزيارة: 2020/11/01.